الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الانســـــان .. مهمـــة وطـنيـــة

سلمان النقاش
كاتب

الانسان المؤهل للحركة المنتجة ..

جوهر الإنسان ليست طبيعته البيولوجية ولكي يتحول الى كائن انساني فانه يخضع لعوامل ذات طبيعة اجتماعية وفي مقدمة هذه العوامل هو "العمل" الذي وجد له تجسيدا في تركيبة الجسم الانساني .
وهكذا فان الوسط الاجتماعي يولد لدى الانسان مظاهر الحياة-ملامحه المختلفة عمله افكاره وطموحه وحاجاته وقدراته-وغيرها من الخصائص النفسية والشخصية ،الحيوية،العواطف، العادات غيرها وهذه المظاهر تمثل محصلة لعلاقات اجتماعية ذات تصنيف محدد وهي بمجموعها تؤلف مظهرا لكل تنوع العلاقات في المجتمع وبالنتيجة سيكون جوهر الانسان هو بالضبط مجموع العلاقات الاجتماعية وهو عقدتها ومركزها ايضا .. الشخصية الانسانية تتغير باستمرار او تتطور تبعا لتغير او تطور الوسط الاجتماعي فبعض ملامحها ومظاهرها تذوب في مجرى هذا التطور واخرى تستجد وثالثة تتطور وتترسخ ، والوسط هذا ليس تركيبا متشابها فانه يحوي دائما اسس الحاضر وخبايا الماضي وبذور المستقبل .

وعلى هذا الاساس سوف يكون الانسان حلقة ذات وظيفة عامة في المجتمع الذي بدوره سيسهم في بنائه الشخصي

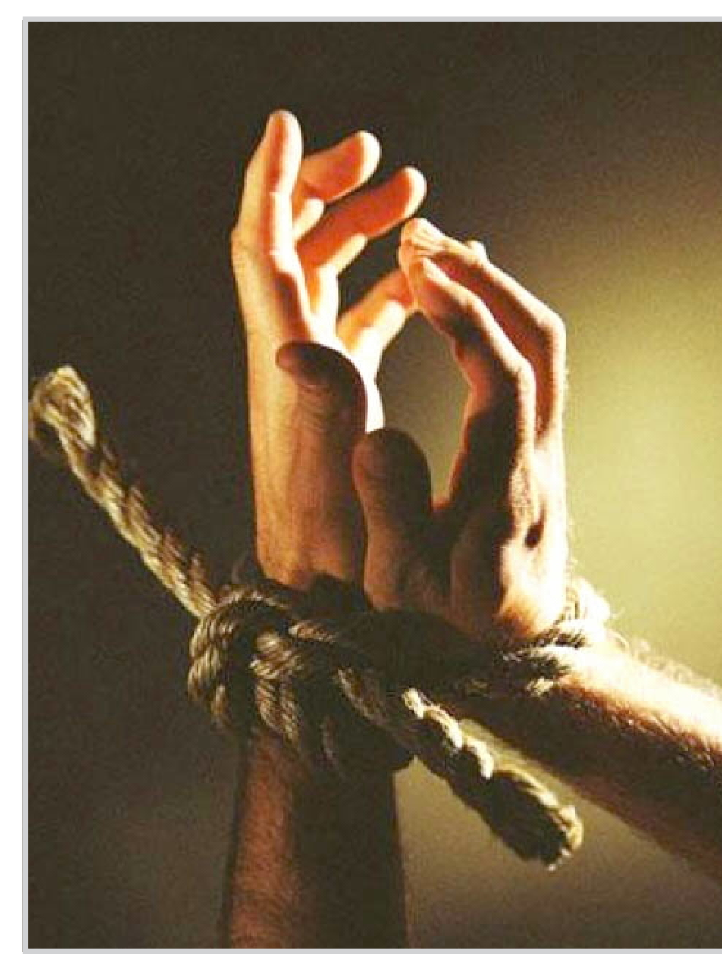

وسيسهم هو في بناء المجتمع .
ان الوصول الى التطور الحر والتعبير الاكمل عن جميع مظاهر الحياة الانسانية بمعناها الراقي والوصول الى درجة عالية من الانسجام والاستفادة منها باحسن صورة لصالح المجتمع ومن ثم لصالح الانسان نفسه يتطلب عملا سياسيا وطنيا يبدأ بتثوير القدرة الانسانية واعتبارها هدفاً وخلقاً للظروف الاكثر ملائمة للطبيعة البشرية وتسخير الثروة المادية والطبيعية وتحولها الى وسيلة لاظهار القابليات الانسانية الخلاقة حتى يصبح الانسان نفسه المتطور تطورا شاملا اكبر ثروة اجتماعية .
غير ان تعرض المجتمع الى حالة من النكوص وبروز المصلحة الشخصية كغالب لارادة المجموع لتصل الفردية والانانية الى اعلى درجات تعبيرها من خلال الاستحواذ واستخدام الجماعات للانتفاع واشباع الحاجات والشهوات الخاصة على حساب اخر لاحيلة له في التنافس وسط احتكار مشوه لمراكز القوى ..
ان تحرير الانسان واقامة مجتمع حقيقي هي المهمة الاكثر جدية لاي عمل او هدف وطني وهذا يستلزم نضالا لاهوادة فيه لتاهيل الثروة البشرية المتنامية برغم كل الظروف المريعة التي مرت بمجتمعنا .
اكثر من اربعة ملايين نسمة كانت نتيجة احصاء عام ١٩٥٧ في العراق وما تميز به من فوارق طبقية واضحة ونسبة عالية من الامية في اوساط الرجال والنساء ونسبة اخرى من الفقر المدقع والفقر المطلق تركزت عند اولئك الذين هاجروا من الريف الى المدينة وما رافق حياتهم من بؤس وتخلف وسوء تغذية ، اذ يصف حنا بطاطو في كتابه عن تاريخ العراق الحديث هذه الشريحة ممن سكنوا منطقة (المجزرة او الميزرة) انهم كانو يعيشون في مخيم بيوته من الطين والصفيح على ارض تنز بمخلفات النفايات المرمية في النهر من المستشفيات القريبة اذ يشير احد الاطباء البريطانيين ان اغلب زائريه من هذه المناطق يعانون من فقر الدم نتيجة الجوع وسوء التغذية ..وتشترك في هذه الصورة نسبة كبيرة من المجتمع العراقي في الجنوب والشمال وجميع ارجاء الوطن .. ولكن برغم هذا هناك دائما من يتصدى لانتشال هذا الانسان فحققت القوى الوطنية نجاحات كبيرة باتجاه بناء الانسان بعد ثورة ١٤تموز من خلال التشريعات التي صبت تماما في طريق تحرر الانسان كقانون الاصلاح الزراعي واسكان الفقراء والمشاريع الانمائية التي استهدفت الانسان بشكل اساس ...

وبرغم كل معرقلات النمو البشري التي وضعها امراء التخلف ومنظّرون فان سبعينيات القرن الماضي شهدت اشراقات كبيرة للعطاء الانساني العراقي تمثل في اروع الابداعات سواء على الصعيد العلمي او الثقافي او الرياضي والفني وجاء هذا نتيجة لتراكم الجدية النضالية التي توغلت بعيدا في اعماق الحاجة الملحة لحياة الانسان بحيث ان القوى الاخرى (المتربصة) كانت قد تنازلت كثيرا امام المطالب التي كان يعمل عليها الوطنيون .. حتى غدت الشعارات تاخذ طريقا مقنعا لدى غالبية الجماهير وكانت ثورة الانجاز النفطي وما اتيح من ثروة عززت الامال لانطلاقة تاهيلية لحياة ثلاثة عشر مليون انسان عدهم احصاء ١٩٧٧ .. غير ان اصرار التخلف على بناء اسسه بشأن هذه الثروة البشرية والمادية الى وقود لحروب استلزمت قناعات ثقافية واجتماعية سخرت جميع الامكانات التكتيكية بعد تصفية القوى الوطنية والاجهاز عليها واظطرارها الى العمل التنظيري البحت الذي يستلزم قنوات اتصال عمل النظام بجد على قطعها او الغائها ذلك لخلق مجتمع مهمته الاولى الحفاظ على النظام ورأسه ولتعود ثانية صور البؤس والشقاء ومعدلات الامية والبطالة اضافة الى امراض اجتماعية جديدة كالجرائم المنظمة و الفساد الاداري والمالي اذ تعرضت بنية المجتمع العراقي بعد ان وصل العدد اليوم الى اكثر من ٢٧ مليون نسمة الرقم الذي اعتمد في انتخابات عام ٢٠٠٥ الى تبدلات متواصلة فرضتها حالة عدم الاستقرار ونهج وسياسات النظام المنهار واطلقت حراكا اجتماعيا افضى الى طمس المعالم والحدود الفاصلة بين قطاعاته واعاق عملية تبلورها ، حيث ازيحت القوى والمجموعات الاجتماعية التي كانت تحظى بدعم ذلك النظام ورعاياته من مواقع النفوذ والتاثير السياسي والاقتصادي، وبالمقابل ظهرت فئات وشرائح اجتماعية تتداخل انشطتها مع عمليات السطو والنهب والخطف وانواع الجريمة الاخرى ، وانعكس احتدام الصراع بصوره المفتعلة على اسس طائفية على منظومة القيم مؤديا الى تشظي قطاعات اجتماعية الامر الذي جعل الولاء والانحيازالطائفيين من المعالم المميزة لهذه المرحلة .
ومن هنا تاتي اهمية النضال وراهنيته من اجل فك التشابك بين المجتمع المدني ومؤسسات السلطة السياسية بما يتيح خلق الشروط لتطور المجتمع وتحرره من سطوة الدولة وبما يحول دون صعود بدائل استبدادية ايضا تحت يافطات مختلفة فيما تحتاج البلاد الى دولة جديدة تمثل نفيا لكل اشكال الاستبداد .
ان تحقيق الاهداف التنموية يبدأ باجراءات تتناول البعد الاجتماعي والتركيز على اشكالية الديمقراطية ومؤسساتها التي يبنغي ان توفر الشروط المثلى لتحقيق رقابة مجتمعية ، ومن هنا اهمية الربط الصحيح بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ذلك السبيل القادر على اخراج بلادنا من محنتها البنيوية ولكي نضمن بناء انساننا الضامن لمستقبل اكثر اشراقا علينا العمل على :

- الارتقاء بالمناهج التعليمية وطرق التدريس لتطوير قدرات الشباب العلمية من خلال بلورة استراتيجية وطنية شاملة لترقية قطاع الشباب
- تعميم ثقافة حقوق الانسان والتسامح في المدارس والجامعات
-الاهتمام بالمنتديات ودعمها ماديا وجعلها اماكن للتجمع لكلا الجنسين لاطلاق الابداع الفكري والثقافي بعيدا عن العنف والسلوكيات الضارة اجتماعيا وتوفير الامن لها.
-دعم وتطوير المرأة وتعميم ثقافة مساواة المرأة واحترام حقوقها وخلق الظروف الكفيلة كي تحتل موقعها المناسب في مختلف المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- الاهتمام باماكن الترفيه (متنزهات- مسارح- دور سينما).
- العمل على تكثيف البعثات الدراسية.
- وضع ستراتيجية وطنية للتشغيل وامتصاص البطالة في قطاعات انتاجية.
- الاهتمام بالطفلولة ورعاية الايتام وتاهيلهم اجتماعيا.
- الاهتمام بكبار السن والمتقاعدين واستثمار خبراتهم.
-الاهتمام بالمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

التعددية والتنوع الإنساني مبدأ للحياة

نبيل نعمة
كاتب

يُعد التنوع والتعددية مظهر من مظاهر الكون والطبيعة يحس به ويدركه جميع بني البشر، والإنسان بحد ذاته واحد من مصاديق التنوع. والتعددية ليست فكرة طارئة جديدة دخلت علينا منذ وقت قرب أو أنها مبدأ عارض أوجده الإنسان لكي يكيف بها نفسه التواقة الى التميز بل هو مبدأ إلهي وسنة أزلية، قد فطر الله عليها جميع المخلوقات.. ولن يكون الناس نمطا واحدا أو قالبا فردا، وإنما كانوا ولا يزالون مختلفين، تطبيقاً لقوله سبحانه وتعالى: ((يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير)(الحجرات:١٣).
وهكذا كان مجتمع المدينة المنورة في عهد الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وعلى اله وسلم مكوناً من قسمين أو من حزبين أو فرقتين هما الأنصار والمهاجرون، لا عن اختلاف في عقيدة أو قول أو فعل، بل هو جزء من مصاديق التنوع الإنساني.
أقسام التعددية
١-التعددية الدينية: وهي التعددية التي تختص بالتعدد في الدين والعقائد والشرائع والمناهج المتصلة به، ومفهومها يعني الاعتراف بوجود تنوع في الانتماء الديني في مجتمع واحد أو دولة تضم مجتمعاً أو أكثر مع احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف أو خلاف في العقائد، وإيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك في إطار مناسب وبالحسنى بشكل يحول دون نشوب صراع ديني يهدد سلامة المجتمع.
كما وان مفهوم التعددية الدينية هذا يتضمن الإقرار بمبدأ أن أحداً لا يستطيع نفي أحد، وبمبدأ المساواة في ظل سيادة القانون، وهو يلتزم بمبدأ حرية التفكير والتنظيم واعتماد الحوار واجتناب الإكراه.
٢- التعددية المذهبية: هي التعدد المذهبي في إطار الدين الواحد ، ومفهومها يعني بوجود تنوع في الانتماء المذهبي في مجتمع واحد أو دولة تضم مجتمعاً أو أكثر واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من اختلاف أو خلاف في الفروع أو غيرها إضافة الى إيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك في إطار مناسب وبشكل يحول دون نشوب صراعات مذهبية تهدد سلامة المجتمع.
ويجب التأكيد هنا على أن تعدد الفرق والمذاهب داخل الدين الإسلامي يشكل ظاهرة طبيعية بل هي سمة ثابتة في جميع الأديان السماوية والوضعية وهي بذلك ظاهرة طبيعية لازمة في جميع الأديان والعقائد، ومن الطبيعي جداً عندما يكون هناك تعدد في المذاهب يكون هناك تعدد في الفكر والتصورات والرؤى.
٣- التعددية السياسية: التعددية السياسية وهي عبارة عن المشروعية لتعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش وفي التعبير عن نفسها وفي المشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعاتها وضمان وحماية مصالحها، وهي بذلك تعني الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما بفعل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن هويته الواحدة، واحترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه من خلاف أو اختلاف في العقائد والمصالح وأنماط الحياة والاهتمامات، من ثم الأولويات. وبالتالي فان اشتراك جميع فئات المجتمع في هذا الإطار بآرائهم هو ما يصطلح على تسميته اليوم بالمشاركة السياسية.
وفي مجتمعنا الإسلامي الكثير والكثير من مصاديق التعددية السياسية المتمثلة في حرية إبداء الرأي، كما حدث مع الرسول محمد (ص) والإمام علي (ع) وتأكيدا على هذه المسألة فان الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازي(قدس) يذكر في كتابة الحرية في الإسلام ما نصه: (لقد سمح النبي (ص) والإمام علي (ع) للمعارضة سواء كانوا أفراداً أو جماعات أن يقوموا بدورهم تعليماً للأمة في السماح للمعارضة، وإن كانا هما معصومين، وقد ورد في القرآن الكريم في النبي (ص) : (وما ينطق عن الهوى).
أما عن أهم الأمور التي من خلالها نستطيع أن نصل بالمجتمع الإسلامي إلى التعددية بأقسامها الآنفة الذكر، فان الإمام الراحل السيد محمد الحسيني الشيرازي يجعل مجموعة من الأمور التي من شأنها أن تكون مصاديقا للشعوب التي تؤمن بالتعددية في عملها نوجزها على النحو الآتي:
١-الشورى: إن الرسول (ص) وأهل بيته بعده كانوا يستشيرون عامة الناس في الأمور المتعلقة بهم، كما كانوا يستشيرون عامة الناس في الأمور المتعلقة بهم، كما كانوا يستشيرون أهل الرأي والخبرة في بعض المسائل الخاصة، كما كانوا يستشيرون كبار القوم الذين يمثلون جماعاتهم في أمور أخرى فما توافقوا عليه اخذوا به وما اختلفوا عليه انتهوا عنه.
٢-حسن الخلق: إن على الجماعة التي تريد الانضمام تحت لواء التعددية أن يتصف أفرادها بحسن الخلق، وأن يكونوا هينين لينين، يألفون ويؤلفون، قال الله سبحانه مخاطباً الرسول صلى الله عليه وعلى اله وسلم :(وإنك لعلى خلق عظيم)، (القلم:٢٣).
٣-الرفق ونبذ العنف: من أهم مقومات جمع الكلمة الرفق واجتناب الخرق وقد تضمنت السنة النبوية الشريفة وما ورد عن الأئمة المعصومين عليهم السلام العديد من النصوص الواردة في هذا المجال نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قول للرسول محمد صلى الله عليه وعلى اله وسلم عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم في حديث:(والرفق نصف العيش).
٤-التواضع: فجمع الكلمة يحتاج الى التواضع فإذا كان الإنسان متواضعاً في مجلسه ومأكله ومشربه وزيارته ورده للزيارة وداره ودابته وغير ذلك، التف الناس حوله، والا فالناس لا يلتفون حول المتكبرين.
٥-التنافس: من المهم جداً أن يأخذ الناهضون الذين يريدون توحيد صف المسلمين ولم شملهم، بمبدأ التنافس في الأعمال، لأن التنافس يخلق في الإنسان روحاً غريبة تطلب التقدم، فقد جعل الله سبحانه وتعالى الجنات هدفاً للتنافس، حيث قال سبحانه: (وفي ذلك فليتنافس المتنافسون) وفي حالة تعدد الأحزاب يتجلى التنافس كما هو واضح.
كلمة أخيرة أود قولها إنه علينا أن نتخذ من التعددية مبدأ للحياة كما يرى الإمام الشيرازي (قدس) ذلك في كتابه الوصول الى حكومة وحدة إسلامية حيث يقول:"ينبغي للمسلمين وربما وجب عليهم، في حياتهم وخاصة السياسية، اتخاذ أسلوب التعددية السياسية والحزبية المتنافسة على البناء والتقدم، لا المتناحرة فيما بينها كما تعارف عند بعض المسلمين في هذا اليوم حيث تشكلت فيهم أحزاب وجماعات تعمل بدل التنافس في الخير والتقدم على ضرب بعضهم البعض".

لجــان التحقـيق الحكـوميــة .. مــــاذا حققـت؟

عدنان الصالحي
كاتب

تتعرض أيّ دولة من دول العالم لحوادث مفجعة؛ قد تكون من صنع البشر أو بسبب ظواهر طبيعية، الأمر الذي يحتم على الجهات الحكومية المعنية في الدول المنكوبة تشكيل لجان تحقيق تتناسب مع مستوى الأحداث وحجمها وذلك للوقوف على ملابسات وأسباب الكارثة.
وفي العادة تكشف تلك اللجان المعلومات التي تحصل عليها والنتائج التي تتوصل إليها أمام الجهات الرسمية المعنية، كما يُصار إلى كشفها إلى وسائل الإعلام والرأي العام لتوضيح الحقائق وملابساتها إلى أكبر شريحة اجتماعية تهمها نتائج تلك التحقيقات، وكلما كبر الحدث كلما دعت الحاجة إلى كشف ملابساته أمام الرأي العام.
وإذا كان الله عز وجل منّ على بلدنا بان حفظه من الكوارث الطبيعية فان الحوادث التي يتسبب بها البشر كثيرة، لذا كثرت في الآونة الأخيرة في العراق اللجان التحقيقية إلى درجة لا يكاد يمر يوم إلا وسمعنا بقافلة تتوجه الى منطقة ما لتحقق في حدث أو تتابع معوق ما، لكن النتيجة الطبيعية لها أن يلفها النسيان أو التعتيم الكامل بدون أي نتيجة معروفة عما توصلت اليه أو توصياتها، لاسيما عندما تزهق فيه الأرواح وتغتصب فيه الحقوق.
ولا نريد أن نذهب كثيرا، فلنعد الى الوراء قليلا لنستجلب من الذاكرة الحادثة الأليمة التي وقعت في جسر الأئمة والأعداد الهائلة التي راحت فيها، وما تلتها من قتل الأرواح وتدمير الممتلكات في حديثة وكربلاء والموصل، والى غير ذلك.
فما هي النتيجة، ومن هو المسؤول ؟ هل كانت القاعدة وراء كل ذلك؟ ولتكن كذلك وهذه قناعة الكثيرين ولكن بتساهل من؟ ومن هو المستفيد؟ لقد كانت النتيجة في أكثر اللجان التي شكلت واحدة تقريبا وهي وجود أجندة خارجية وامتدادات داخلية بدون أن نفهم من هو الخارج ومن الداخل؟ هذا فيما لو تكلمت اللجان أصلا!.
أما الأسباب التي أودعت أكثر نتائج التحقيق في دهاليز مظلمة، تمثلت بأشكال مختلفة كان من أهمها فقدان سلطة القانون وطبيعة تشكيل تلك اللجان والتي كان معظمها من الفرقاء السياسيين أو غير المهنيين وخضوعهم الى آراء كتلهم أو الضغوط السياسية المتقابلة. وقد تنساق أسباب أخرى من قلة الخبرة أو عدم الكفاءة في قيادة اللجان والتلكؤ في الحصول على النتائج الدقيقة أو عدم الكشف عنها.
ويرى البعض بان قضية تشكيل اللجان لا تتعدى متطلبات المرحلة المبنية على التوافق أو التراضي بقاعدة (المقايضة) ولعلها وردت ضمن المفاهيم الجديدة التي صُدرت للبلاد مع الكثير من المفاهيم الأخرى، التي اقتبست دون العمل بمضمونها الحقيقي.
وعلى ذلك يمكن القول بان هذه اللجان بصيغها الحالية هي زيادة في المظلومية لأكثر من طرف: الأول هو الجهة المتضررة من الحادث الأصلي والذي سيفقد الأمل بالحصول على حقوقه، والآخر هو الطرف الباذل للجهد في التحقيق والبحث عن الحقيقة حيث تذهب جهوده بعد ذلك أدراج الرياح نتيجة المصالح السياسية التي ما تركت واد إلا سلكته، وهي في حقيقة الأمر ثقافة خطيرة وسلوك بشع فيما لو استمرت على هذا الديدن في التعامل مع باقي الأحداث المستقبلية.
ومن هنا نرى بان موضوع تشكيل اللجان التحقيقية ومتابعة أعمالها وإعلان نتائجها هي من الموضوعات التي يمكن أن تثبت دولة القانون وترسيخ مفهوم العدالة على الجميع.
ولمعالجة هذه المشكلة يمكن التوقف عند هذه الملاحظات:
١- إيجاد أساس قانوني لتلك اللجان يكون ارتباطها بالجهات القضائية وبالتنسيق مع الأجهزة التنفيذية، وتتحرك وفق ضوابط قانونية وبرئاسة محققين أكفاء وحسب الاختصاص.
٢- وضع نظام داخلي خاص لكل لجنة وكيفية رئاستها ووضع فترات زمنية لكل عمل وآلية إعلان النتائج.
٣- إشراك أعضاء ومندوبين عن وزارة حقوق الإنسان والجمعيات الإنسانية الدولية في الحوادث المهمة والتي تكون فيها حساسية عالية في الوضع السياسي والأمني.
٤- إعلان نتائج التحقيق في مساحات إعلامية خاصة وعلى جميع الصعد الإعلامية المرئية والمسموعة، وبيان المقصر في أي جهة كان.
٥- التناوب في رئاسة اللجان في كل حادثة ورفع التقارير النهائية الى ثلاثة محاور: القضائية والتشريعية والتنفيذية.
٦- ابعاد أعضاء اللجان بصورة كاملة عن أي جهة حزبية أو سياسية واستخدام العنصر المهني المستقل استقلالاً كلياً.
٧- وضع حصانة خاصة لأعضاء اللجان وفق القانون خلال فترة عملهم لضمان حمايتهم وإعطائهم مساحة أوسع للتحرك.

سكـــن عــــوائــل

عماد علو
كاتب وباحث

من الظواهر السلبية التي برزت بشكل ملفت للنظر بعد ٢٠٠٣/٤/٩هي احتلال عوائل مختلفة لمباني دوائر ومؤسسات مختلفة عائدة للدولة العراقية واتخذتها مسكنا" لها . ولكي تدرأ تلك العوائل عنها شرور المنافسين وأخطار (الحواسم) من استحواذ تلك المباني وما فيها كتبت على مداخل تلك البنايات عبارة (سكن عوائل). ثم بعد ذلك أطلق ساكنو تلك البنايات عبارة (مجمع.... الخ لسكن العوائل) مستخدمين عبارات وأسماء مختلفة وشعارات دينية أطلقوها على تلك المجمعات السكنية التي قاموا باحتلالها في ظل غياب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها التي كانت تشغل تلك المباني العائدة للمال العام أي للملكية العامة ، معتبرين أن ذلك حق من حقوقهم التي حرموا منها في زمن النظام السابق ، علما" انه لم يكن احد يعرف أين وكيف كانت تسكن تلك (العوائل) قبل ٢٠٠٣/٤/٩؟ وقد تسبب هذا الانتهاك غير المبرر لحرمة الملكية العامة في ترسيخ عدم الحرص والتفريط بالملكية والمال العام وسبب إرباكا" واضحا" للحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ لعدم تيسر البنى التحتية والهياكل المادية التي كان لابد من توافرها لتسهيل إدارة الدولة بعد محنة الحرب والاحتلال التي تعرض لها البلد بسبب سياسات النظام السابق . وعندما حاولت الحكومات التي جاءت بعد ٢٠٠٣ استعادة بعض تلك المباني لحاجتها إليها لأغراض إدارة الدولة احتج ساكنوها وقاموا بالتظاهر وطالبوا بتعويضات مالية وسبب ذلك أن الكثير من ساكني تلك المجمعات السكنية(سكن عوائل) قاموا ببيعها لغيرهم من (العوائل) أو تغير ديكوراتها أو إضافة أجزاء إليها من أموالهم الخاصة بما يتلاءم واحتياجاتهم الشخصية . في حين ذهب البعض من (العوائل) التي لم يبق لها ما تستحوذ عليه من مباني الملكية العامة إلى الاستيلاء على بعض الأراضي العائدة أيضا" للملكية العامة مثل مساحات من معسكرات الجيش السابق أو قطع سكنية غير مبنية ، وقامت تلك (العوائل) ببناء (مجمعات سكنية) أو بالأحرى أحياء كاملة عليها وتم ربطها بشبكة الكهرباء والماء الوطنية من قبل ساكني تلك المجمعات والأحياء الجديدة من دون الرجوع إلى الدوائر الخدمية المختصة ، مما سبب العديد من الإرباكات والأعطال والأعباء على تلك الشبكات ، هذا بالإضافة إلى أن أكثرهم قام أيضا" ببيع أو إيجار ما قام ببنائه على تلك الأراضي لا بل أن بعض تلك المجمعات السكنية طالبت الحكومة بان تصدر لهم سندات ملكية لعقاراتهم التي شيدوها ضمن مجمعات (سكن العوائل) تلك !! ولم يظهر في الأفق أي نية للحكومة الحالية أو مجلس النواب العراقي بمناقشة أو وضع الحلول لظاهرة سكن العوائل وهذا ما شجع عددا" من ساكني الأحياء القديمة على مد دورهم والاستيلاء على الأرصفة التي تقع أمام دورهم وحولوها إلى حدائق أو كراجات لوقوف السيارات أو إلى محلات قاموا بتأجيرها أو استثمارها لحسابهم ! وبالإضافة إلى كل ذلك لا يخفى على أي عارف أو مطلع ما يمكن أن ينجم من أمور سلبية على المجتمع والبيئة من بقاء مثل هذه المجمعات السكنية العشوائية في ظل الظروف الأمنية والصحية والخدمية الراهنة .. لذلك اقتضت الحاجة إلى التنويه بان العديد من تلك البنى التحتية هي مما كان يستفاد منها عموم المواطنين الآخرين بشكل مباشر أو غير مباشر كل بحسب الغرض الذي شيد من اجله وعليه لابد من أن تولي الحكومة ومجلس النواب المزيد من الاهتمام لهذه القضية ووضع الحلول الناجعة لها ، لاسيما استصدار المزيد من القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالحفاظ واحترام ليس فقط الملكية العامة وإنما الملكية الخاصة التي بات انتهاكها أمرا" شائعا" تحت غطاء التهجير ألقسري الذي تعرضت له العديد من العوائل العراقية تحت وطأة الاحتقان والتوتر الطائفي الذي كاد أن يؤدي بالعراق إلى أتون حرب أهلية لا تحمد عواقبها .